دليل الميثاق الأخلاقي الخاص بنظم تقويم الطلاب والأمتحانات والتقويم الألكتروني

دليل
الميثاق الأخلاقي الخاص بنظم تقويم الطلاب والأمتحانات والتقويم الألكتروني

إعداد
د/ مروة فؤاد محمد
مدير وحدة القياس والتقويم

دليل الميثاق الأخلاقي الخاص بنظم تقويم الطلاب والأمتحانات والتقويم الألكتروني

مقدمة

يُمثّل هذا الميثاق إطاراً مرجعياً أخلاقياً ومعيارياً، يُحدد القيم العليا والمبادئ التوجيهية التي تضبط سلوكيات وممارسات جميع الأطراف المشاركة في منظومة التقويم والامتحانات بالمعهد. وهو وثيقة ملزمة أخلاقياً ومؤسسياً، تهدف إلى ترسيخ النزاهة والشفافية والعدالة في كل مرحلة من مراحل التقويم، سواءً كان تقويماً تكوينياً أو ختامياً، ورقيّاً أو إلكترونياً.

ويهدف مشروع تطوير نظم التقويم والامتحانات – من خلال هذا الميثاق – إلى تأسيس قواعد وأُطر تحكم التعامل بين جميع الأطراف المعنية: الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والهيئة المعاونة، والمعهد، والمجتمع الأوسع. كما يسعى إلى صون حقوق كل طرف، وحمايته من أي شكل من أشكال سوء المعاملة أو الإساءة أو الاستغلال. ويُعدّ اعتماد أسلوب التقويم القائم على الأداء ركيزةً لرفع مستوى التحصيل العلمي للطلاب، وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في عملية التعلم، من خلال أنشطة تُنمّي مهاراتهم الأدائية والتطبيقية، وتكشف عن قدراتهم الابتكارية في إنتاج أعمال أصيلة ومتميزة بالجودة والإتقان، مما يسهم في خلق وعي إيجابي مشترك حول فلسفة التقويم وغاياته بين جميع المعنيين.

ويُعتبر هذا الميثاق وثيقةً مرجعيةً وداعمةً يمكن الاستناد إليها في معالجة أي قضايا أو نزاعات قانونية تتعلق بنظم التقويم والامتحانات، وذلك بوصفه الوثيقة الرئيسية والموحِّدة التي تُنظِّم الواجبات الأخلاقية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم تجاه الطلاب. كما يلتزم الميثاق بتعزيز قيم النزاهة والشفافية والعدالة في الممارسة الأكاديمية، وذلك عبر مجموعة من المعايير السلوكية التفصيلية التي تصف السلوك المُنتظَر من الهيئة التعليمية عند تصميم عمليات التقويم وتنفيذها.

ويؤكد الميثاق على ضرورة التزام أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة باحترام لوائح ونظم التقويم والامتحانات، والمشاركة الإيجابية في تحقيق رؤية المعهد وأهدافها، مع الالتزام بإنجاز المهام في أوقاتها المحددة، والعمل بروح الفريق الواحد والتعاون البنَّاء.

أهمية الميثاق الأخلاقي:

١. يُعد الميثاق الأخلاقي إطارًا مرجعيًا يُحدد المعايير السلوكية والمهنية الواجب اتباعها داخل المؤسسة.

٢. يضمن وجود قواعد واضحة ومتفق عليها تنظم السلوك وتقلل من الالتباس أو الاختلاف في تفسير التصرفات.

٣. يعزز الشعور بالانتماء والمسؤولية المشتركة بين جميع الأطراف (الطلاب، أعضاء هيئة التدريس، والإداريين).

٤. يساهم في بناء بيئة أكاديمية قائمة على الثقة والنزاهة والاحترام المتبادل.

٥. يحفظ الحقوق ويحدد الواجبات، مما يضمن التعامل العادل بين الجميع.

٦. يعكس التزام المؤسسة بقيم المهنية والأخلاق، ويسهم في تحقيق الرضا المجتمعي والثقة في مخرجاتها التعليمية.

يهدف الميثاق إلى:

١. وضع إطار أخلاقي مُنظِّم لتحديد المعايير السلوكية والمهنية التي يلتزم بها كل من المُقيِّمين والطلاب خلال عمليات التقويم الأكاديمي.

٢. توثيق ونشر المبادئ الأخلاقية بشكل رسمي وواضح، لضمان وصولها إلى جميع الطلاب والأطراف ذات العلاقة، وتعزيز الوعي بها.

٣. الارتقاء بسلوكيات القائمين على التقويم والطلاب لتناسب مكانة المعهد ، مع ضمان التحلي بالنزاهة والاحترام.

٤. تعزيز الشعور بالرضا والاستقرار الأكاديمي من خلال الحد من الممارسات غير العادلة أو المتحيزة في عملية التقويم.

٥. ضمان تكافؤ الفرص بين جميع الطلاب وعدم التمييز بينهم في المعاملة أو التقييم.

٦. ربط النتائج بالجهود المبذولة، بحيث يحصل كل فرد على ما يستحقه بناءً على أدائه، ويكون التقصير مُترتبًا عليه ما يُناسبه.

٧. توفير مرجعية واضحة وعادلة يمكن للإدارة والطلاب وأولياء الأمور الاحتكام إليها في حال وجود خلافات أو استفسارات حول عملية التقويم.

٨. ترشيد توجيه الموارد والإمكانيات بما يخدم عملية التقويم ويعزز فاعليتها وموثوقيتها، مع ضمان الاستخدام الأمثل لها.

المبادئ الأساسية للميثاق الأخلاقي

١ –مبدأ الاستقامة والأمانة:

- **التجنب الاستباقي للشبهات:** يمتنع عن كل ما يُحتمل أن يُضعف الثقة فيه، سواء في الأقوال أو الأفعال أو التعاملات المادية والمعنوية.
- **الثقة المتبادلة مع الطلاب:** يُبنى أداؤه على الصدق والشفافية، مما يجعله مرجعاً أخلاقياً وتربوياً يُعتمد عليه.
- **المسؤولية والانضباط الذاتي:** يتفادى أي شكل من أشكال الإهمال أو التقصير في المهام المنوطة به، ويعمل بروح المساءلة أمام نفسه ومؤسسته.
- **سرية المعلومات وحماية الخصوصية:** يحفظ أسرار الطلاب وبياناتهم الشخصية والأكاديمية، ولا يفشيها إلا في الإطار النظامي المسموح به.
- **التشجيع على القيم الإيجابية:** يُبرز النماذج الجيدة في السلوك والإنجاز، ويوفر لهم فرصاً للتأثير الإيجابي في محيطهم التربوي.
- **الالتزام المنهجي بالأخلاقيات:** يطبق المعايير والقواعد الأخلاقية بدقة، مع فهم مقاصدها وروحها، وليس حرفيتها فقط، لتحقيق العدالة والتوازن.

٢ –مبدأ الكفاءة والمهنية:

يرتكز هذا المبدأ على الجدارة العلمية والمهنية والقدرة على النمو المستمر، ويتضمن:

- **التطوير المهني المستمر:** يسعى بشكل منهجي لتنمية معارفه ومهاراته عبر التعليم المستدر، والتدريب، ومواكبة التطورات الحديثة.

- **الإتقان والجودة في الأداء:** يحرص على إنجاز المهام بأعلى معايير الدقة والإحكام، مع مراعاة الفروق الفردية وحاجات المتعلمين.
- **التحلي بالاتزان واللباقة:** يحافظ على النظام الصفي بأساليب تحترم شخصية الطالب، ويتعامل بصبر ووقار، مما يعزز البيئة التعليمية الإيجابية.
- **المرونة والإبداع في توظيف الموارد:** يعمل في إطار الإمكانات المتاحة، ويبتكر حلولاً لتعظيم أثرها، دون التعلل بالقصور المادي أو اللوجستي.
- **رعاية المواهب والطاقات الواعدة:** يوجه الطلاب المتميزين علمياً وأخلاقياً، ويدعم مسارات تطورهم، ويعمل على صقل قدراتهم القيادية والمعرفية.
- **القدرة على المتابعة والتقييم التشخيصي:** يتابع تقدم الطلاب بشكل منهجي، ويقيّم أداءهم تقويماً تكوينياً يساعد في تحديد نقاط القوة والضعف، ويعتمد على مؤشرات موضوعية في ذلك
- خلق مناخ علمي ونفسي سليم للطالب

٣ –مبدأ النزاهة والحياد:

- يؤدي واجباته المهنية بدقة وموضوعية، بعيدًا عن الإهمال أو التحيز أو التساهل.
- يُراعي في أداء مهامه ما يحفظ هيبة المؤسسة التعليمية ومصلحتها.
- يلتزم عند التقييم بمعايير مهنية رصينة، لا تقتصر على الجانب الأكاديمي فحسب، بل تشمل القيم التربوية الشاملة.
- يمتنع عن كل ما يمكن أن يُضعف مصداقيته أو يُقلل من شفافية عمله وحيدته المهنية.
- يتقبل وجهات النظر المخالفة بموضوعية، في إطار من الحوار المهني المحترم.

٤ –مبدأ المساواة والعدالة:

- معاملة جميع الطلاب بعدل ومساواة، دون تمييز على أساس أي اعتبار غير أكاديمي.
- احترام كرامة الطالب وصون سمعته في جميع المراحل.

- توفير فرص متكافئة للطلاب جميعاً، مع مراعاة الفروق الفردية في أساليب التقويم.
- ضمان الشفافية في الإعلان عن المعايير وآليات التصحيح ونتائج التقويم.

مسؤوليات أطراف العملية التقويمية

مسؤوليات أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة:

١- **العدالة الشاملة:** يلتزم الأستاذ بتحقيق العدالة بوصفها قيمةً مركزيةً تتجلى في جميع تفاعلاته في الشرح والتعليم، وفي منح الفرص، وفي عمليات التقويم بكافة أشكالها، ضماناً للمساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص بين جميع الطلاب.

٢- **النزاهة والاتزان في الإشراف:** يتوجب عليه التحلي بأعلى درجات الأمانة العلمية، مع التماسك الانفعالي والانضباط الذاتي خلال مراحل الامتحانات جميعها، بما فيها التحضير والإشراف والتصحيح، لضمان مناخٍ محايدٍ وموثوق.

٣- **الإتقان في التنفيذ:** يجب أن تتسم جميع العمليات الفنية والإدارية المتعلقة بالامتحانات – من إعداد الأسئلة ومراجعتها إلى تنظيم الجلسات وتصحيح النتائج – بالدقة والكفاءة والتمام، انسجاماً مع المعايير العالمية.

٤- **الحياد الموضوعي المطلق:** يؤدي الأستاذ مهام التقويم بشتى صوره (شفهية، تحريرية، معملية، أدائية) بمنتهى الموضوعية، متحرراً من أي تحيّز أو محاباة أو تحاملٍ قائمٍ على أساس شخصي أو فكري أو اجتماعي.

٥- **الالتزام بالمعايير الأكاديمية:** يرتكز التقويم على معايير علمية واضحة ومعلنة، تعكس أهداف المقرر ومخرجاته التعليمية، وتتوافق مع معايير البحث العلمي والقيمة المعرفية للمادة الدراسية.

٦- **التطوير المستمر للتقويم:** يتابع الأستاذ باستمرار التطورات الحديثة في فلسفات ومنهجيات وأدوات التقويم، ويعمل على تبني ما يتناسب منها مع سياقه التعليمي، وتنفيذه بكفاءة لتحسين عمليات القياس والتقييم.

٧- **التقويم الواعي بالمخرجات:** تُمارس عمليات التقويم انطلاقاً من فهم عميق ومتعمق لمخرجات التعلم المستهدفة، بحيث تصبح هذه العمليات أداةً حقيقيةً لقياس مستوى تحقيقها، وليس مجرد إجراء روتيني.

٨- **المسؤولية المهنية والتكامل:** يتحمل الأستاذ مسؤولياته كاملةً بنشاط واقتدار، دون تقصير يُلقي بعبء أعماله على زملائه، مع التزامه بروح الفريق والتكامل في أداء المهام المشتركة.

٩- **صون كرامة المهنة وعدالتها:** يمتنع عن أي قول أو فعل، علنيًّا كان أو خاصاً، من شأنه الإضرار بكرامة مهنة التدريس أو تقويض الثقة في عدالة النظام التقويمي ونزاهته.

١٠- **الفصل بين العلاقات الاجتماعية والمهنية:** يحافظ على حياديته المهنية المطلقة، دون أن تتأثر قراراته أو أحكامه التقويمية بأي اعتبارات تتعلق بعلاقاته الاجتماعية أو الروابط الشخصية مع الطلاب أو ذويهم

التعريف بالميثاق الأخلاقي الخاص بالأمتحانات:

- ينبثق هذا الميثاق الأخلاقي كإطار قيمي وأخلاقي شامل، يضع الأسس والمعايير التي تضمن سير العملية الامتحانية في جو من العدالة والمساواة والشفافية التامة. وهو يُعد وثيقة مرجعية تحكم سلوك جميع الأطراف المشاركة في الامتحانات، سواءً كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، منذ بداية مراحل التحضير الأولى، مرورًا بأداء الاختبارات، وإعلان النتائج، وحتى نظر ما قد يتبعها من تظلمات أو طلبات مراجعة.
- يهدف الميثاق إلى ترسيخ ثقافة النزاهة الأكاديمية والمسؤولية المشتركة، ضمانًا لمصداقية مخرجات العملية التعليمية وجدارتها. وتطبق مواده ومبادئه على الجميع دون تمييز، باعتبارها قواعد أخلاقية عليا تتقدم في سلم الأولويات على مجرد الإجراءات النظامية أو التنظيمات الجزئية. فجوهر الالتزام بهذا الميثاق لا ينبع من الرقابة الخارجية فحسب، بل من الاقتناع الداخلي بأهمية التحلي بالقيم الأخلاقية السامية في تحقيق العدل، وتعزيز الثقة.

أهداف الميثاق الاخلاقي للامتحانات:

١- ضمان العدالة والمساواة:

تكريس مبدأ المعاملة المتساوية بين جميع الطلاب، وضمان أن تعكس النتائج مستوياتهم الحقيقية دون تحيز أو تفاوت، وذلك من خلال تطبيق معايير تقييم موضوعية وموحدة.

٢- تعزيز جودة عمليات التقويم:

تطبيق معايير الجودة الشاملة في كل مرحلة من مراحل الامتحانات، بدءاً من وضع الأسئلة، مروراً بالرقابة والتصحيح، وانتهاءً بإعلان النتائج، مع التأكيد على الدقة والموثوقية والاتساق.

٣- تحفيز الكوادر الأكاديمية والإدارية:

تشجيع أعضاء هيئة التدريس والعاملين على الالتزام بأخلاقيات المهنة، والمساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف الميثاق، من خلال الاعتراف بالأداء المتميز وتكريم الملتزمين بالإجراءات المعيارية.

٤- العمل بروح الفريق الواحد :

يُؤكد على ضرورة التعاون بين جميع الأطراف المشاركة في العملية الامتحانية، وتوزيع المهام وفق كفاءات محددة، مع تحمُّل المسؤولية الكاملة ورفض أي شكل من أشكال التقاعس أو التهرب من الواجبات.

٥- التعهد الرسمي قبل الشروع في العمل:

يتوجب على جميع العاملين في سير الامتحانات أداء قسم مهني برعاية رئيس مجموعة العمل، وذلك لتعزيز الالتزام الذاتي والمساءلة الأخلاقية قبل بدء المهام.

الشروط الواجب توافرها في أدوات تقويم أداء الطالب

- **الصدق** : أن تقيس أدوات التقويم وأساليبة وعمليلته ونواتج التعلم التي وُضعت لقياسه بدقة.
- **الثبات** : اتساق نتائج التقييم عند إعادة التطبيق تحت الظروف نفسها.
- **الاستمرارية والتكاملية:** اعتماد التقييم التكويني كممارسة مستمرة ومتداخلة مع عملية التعلم.
- **الشمولية** : يغطي التقويم جميع نواتج التعل المستهدفة، المعرفيه والوجدانية والاجتماعية والمهارية.
- **الموضوعية والعدالة:** ثبات نتائج التقويم بإختلاف أدواته وإجراءاته، وبإختلاف القائمين على تصحيح إجابات الطالب مع مراعاه طبيعة النماط المختلفة من الطلاب

- **الشفافية والوضوح:** إعلان إجراءات التقويم ومقاييس تقدير إجابات الطلاب، وقواعد المحاسبة التي تتخذ في ضوء النتائج
- **الواقعية والتطبيق العملي:** إجراء التقويم في مواقف فعلية وحياتية واقعية ، حتى تعبر نتائجة ع المستوى الفعلي لأداء الطالب دون إخفاق أو مبالغة
- **المسؤولية الفردية والجماعية:** مشاركة جهات مجتمعية عديدة ومنظمات سوق العمل في عمليات وإجراءات التقويم مع مؤسسات التعليم ، بالأضافة إلى مشاركة الطلاب أنفسهم (التعاون في عملية التقويم)
- **إتاحة الفرص لتطوير الأداء:** ييسر التقويم عمليات التعلم وبستثير مهارات التفكير والإبداع لدى الطلاب وتقديم تغذية راجعة للأستاذ لتطوير استراتيجيات تدريسة وغيرها من عناصر منظومة التعليم.
- **توافر الآليات الميسرة:** الأستفادة من نظم التكنولوجيا الحديثة والميكنة الألكترونية في تيسير إجراءات التقويم.

المعنيون بالميثاق الأخلاقي بنظم التقويم والأمتحانات:

١) إدارة المعهد.
٢) عميد المعهد
٣) السيد وكيل المعهد لشئون التعليم والطلاب
٤) السادة رؤساء الأقسام
٥) أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة
٦) رؤساء وأعضاء الكنترولات.
٧) أعضاء لجنة سير الأمتحانات (لجان التسليم والتسلم)
٨) رؤساء لجان الأمتجان
٩) المراقبون والملاحظون
١٠) العاملون بالمعهد (القائمون بالطباعة)

١١) وحدات ضمان الجودة .

١٢) وحدات تطوير نظم التقويم والأمتحانات.

القائمون على التنفيذ

١) إدارة المعهد.

٢) عميد المعهد

٣) السيد وكيل المعهد لشئون التعليم والطلاب

٤) السادة رؤساء الأقسام

٥) وحدات ضمان الجودة .

٦) وحدات تطوير نظم التقويم والأمتحانات.

مسئولية الأستاذ في الأخلاق تقع إذًا في بعدين:

١- البعد الأول: الالتزام الذاتي والنموذج الأخلاقي

يُعتبر الأستاذ قدوة حية أمام طلابه وزملائه، مما يفرض عليه التزامًا داخليًا صارمًا بمعايير أخلاقية رفيعة المستوى، **تشمل:**

- **الامتثال للمعايير الرسمية:** كاللوائح المؤسسية والقوانين المهنية التي تحكم العمل الأكاديمي .
- **الاستجابة للمعايير غير الرسمية:** المستمدة من القيم الدينية والتراث الثقافي والأعراف المجتمعية الأصيلة، والتي تشكل نسيجًا قيميًا يؤثر في شرعية دوره الاجتماعي.
- **النزاهة والشفافية:** في التصرفات والعلاقات داخل البيئة التعليمية وخارجها، مع الحفاظ على سرية المعلومات واحترام الخصوصيات.

٢- البعد الثاني: الدور التعليمي والتكوين القيمي للطلاب

لا يقتصر دور الأستاذ على نقل المعرفة فحسب، بل يتعداه إلى التربية المتكاملة، والتي تشمل:

- **تنمية الوعي الأخلاقي:** من خلال مناقشة القيم والأخلاقيات ضمن المحتوى التعليمي، واستثمار المواقف الصفية والحياتية لتعزيز الحوار القيمي.

- **تهيئة البيئة الآمنة والداعمة:** التي تسمح للطالب بالنمو المعرفي والوجداني في ظل علاقات قائمة على الاحترام المتبادل والإنصاف.
- **التوجيه والإرشاد:** مساعدة الطلاب على تمييز الصحيح من الخطأ، وتعزيز قدرتهم على اتخاذ قرارات أخلاقية مستقلة.

يجب أن يلتزم الأستاذ الجامعي بعدد من المسئوليات والسلوكيات الأساسية:

يقع على عاتق الأستاذ الجامعي جملة من المسؤوليات الأساسية والأخلاقيات المهنية التي تحكم ممارساته التقييمية، وذلك لضمان نزاهة العملية التعليمية وموضوعيتها، ولتحقيق الأهداف التعليمية المنشودة.

ويمكن إجمال هذه المسؤوليات والأخلاقيات على النحو التالي:

أولاً: مسؤوليات التقييم والتغذية الراجعة:

١) **التقييم المستمر والدوري:** إجراء تقييمات منتظمة ومتنوعة (شفوية، تحريرية، عملية) للطلاب، تتناسب مع مخرجات التعلم المخطط لها.

٢) **التغذية الراجعة البناءة:** إطلاع الطلاب على نتائج التقييمات بشكل واضح وفي وقت مناسب، بهدف تقديم تغذية راجعة (Feedback) بناءة تساعدهم على تحديد نقاط القوة وتعزيزها، ومعالجة نقاط الضعف وتصحيح مسارهم التعليمي.

٣) **الإخطار المؤسسي:** إبلاغ القسم العلمي أو الجهة الإدارية المختصة (كالوكالة أو العمادة) بالحالات التي تستدعي تدخلاً مؤسسياً، مثل:

- تميز الطالب وإدراجه على قوائم الشرف الأكاديمي.
- تدهور الأداء الأكاديمي للطالب إلى الحد الذي يستلزم إنذاره رسمياً أو منحه "فرصة أخيرة" استثنائية وفقاً للوائح المعهد.

ثانياً: أخلاقيات وضع الاختبارات وإدارتها:

١- **العدالة والصلاحية:** تصميم الاختبارات (الورقية أو الإلكترونية أو العملية) بحيث تكون عادلة وصالحة لقياس ما تم تدريسه وتحصيله فعلياً، وقادرة على التمييز بين مستويات الطلاب المختلفة بدقة وموضوعية.

٢- **الموضوعية والانضباط:** الالتزام التام بالموضوعية والحياد، والحفاظ على النظام والانضباط الكامل خلال جلسات الاختبارات التي يشرف عليها، وضمان تطبيق اللوائح بصرامة على جميع الطلاب دون محاباة.

٣- **منع الغش والمعالجة:** اتخاذ جميع الإجراءات الوقائية الكفيلة بمنع ظاهرة الغش أو الشروع فيه، وتطبيق العقوبات النظامية الرادعة بحق كل من يثبت تورطه في هذه الممارسات، وذلك لحماية قيمة الشهادة العلمية ونزاهة العملية التعليمية.

٤- **الشفافية والتنظيم:** تنظيم عملية الاختبارات بشكل يوفق بين الحزم في تطبيق القواعد والعدالة في المعاملة، مع ضمان وضوح التعليمات وتهيئة الجو المناسب لأداء الطلاب.

٥- **تجنب تضارب المصالح:** يمتنع عضو هيئة التدريس عن الإشراف على امتحانات أقاربه حتى الدرجة الرابعة، أو المشاركة في تقييمهم، درءاً لأي شبهة محاباة أو تضارب في المصالح، والحفاظ على مبدأ الموضوعية المطلقة.

ثالثاً: أخلاقيات رصد الدرجات والإعلان عنها:

١) **الدقة والسرعة:** تنظيم عملية رصد النتائج وتدقيقها بآلية تضمن الدقة التامة والسرعة الممكنة في إنجازها، للحد من الأخطاء وحفظ حقوق الطلاب.

٢) **السرية والمسؤولية:** الحفاظ على سرية المعلومات والنتائج الخاصة بالطلاب، والتعامل معها بمسؤولية مهنية عالية في جميع مراحل عملية التقييم.

أخلاقيات مهنية عامة لعضو هيئة التدريس تتعلق بعملية التقويم

١) **الالتزام بالحدود المهنية** : الحفاظ على مسافة مهنية مع الطلاب، وتجنب إقامة علاقات شخصية قد تؤثر على نزاهة التقييم.

٢) **النزاهة وعدم قبول الهدايا** : الامتناع عن قبول أي هدايا أو خدمات شخصية من الطلاب قد تُفسَّر كوسيلة للتأثير على النتائج التقييمية.

٣) **الوضوح في المتطلبات** : عدم تكليف الطلاب بمهام خارج إطار المقرر الرسمي، أو غير مدرجة ضمن توصيفه المعتمد.

٤) **تشجيع الحوار والنقد البناء** : تهيئة بيئة تعليمية تحترم الرأي والرأي الآخر، وتسمح بمناقشة آليات التقييم وطرق الاحتجاج عليها بصورة موضوعية.

٥) **النموذج الديمقراطي** : أن يكون الأستاذ قدوة في ممارسة الديمقراطية الأكاديميَّة، واحترام الرأي والمشاركة الواعية.

٦) **تجنب تضارب المصالح** : الامتناع عن تقديم دروس خصوصية للطلاب الملتحقين بمقرراته، لما فيه من تأثير على موضوعية التقييم.

٧) **الشفافية في التعامل مع الأطراف ذات المصلحة** : ضمان وضوح الآليات المتعلقة بالتقييم للطلاب والإدارة والأطراف المعنية الأخرى.

٨) **التمكن الأكاديمي** : الإلمام بالأسس الأكاديمية والمنهجية التي تحكم عمليتي التعليم والتقييم.

٩) **الاستعداد المعرفي والثقافي** : الإحاطة بخصائص المجتمع التعليمي وثقافته، والتحضير الجيد للمادة علمياً.

١٠) **تطبيق معايير الجودة** : ضمان مطابقة المادة التدريسية وتقييماتها لمعايير الجودة التي تُحَقِّق كفاءة الخريجين لمتطلبات سوق العمل.

١١) **الالتزام بالمحتوى والأهداف التعليمية** : تصميم المحاضرات والتقييمات بما يحقق الأهداف المُعلنة للمقرر، مع توزيع مناسب للوزن النسبي للموضوعات.

١٢) العدالة والشفافية في التصحيح : اعتماد آلية واضحة ومعلنة لتصحيح الاختبارات، تشمل توزيع الدرجات على عناصر الإجابة، ومراعاة الظروف الخاصة ضمن الإمكانات المتاحة.

١٣) **مراعاة الفروق الفردية أثناء الامتحانات** : تصميم بيئة الاختبار بما يراعي التنوع في أنماط التعلم والقدرات الذهنية والسلوكية للطلاب.

١٤) **مشاركة الطلاب في التخطيط للتقويم** : إشراك الطلاب في مناقشة وتخطيط جوانب من جدول التقييم وآلياته، بما يعزز الشعور بالمسؤولية المشتركة.

١٥) **التنسيق مع هيئات التقويم ولغة التدريس** : التعاون مع لجان التقويم ومراعاة انسجام لغة الأسئلة مع لغة التدريس المعتمدة.

١٦) **التقويم الهادف** : تصميم الامتحانات لقياس الفهم العميق وتحليل الوثائق، وليس الحفظ فقط.

١٧) **الدقة والسرية في التصحيح** : تصحيح أوراق الإجابة بدقة وموضوعية، مع الحفاظ على سرية المعلومات وخصوصية الدرجات.

أخلاقيات مهنية هيئة التدريس في مراحل التقويم المحتلفة:

قبل الأمتحان

١- **تهيئة الطلاب أكاديميًا ونفسيًا:** تزويد الطلاب بالمهارات والإرشادات اللازمة لأداء الاختبارات بفعالية، بما في ذلك تدريبهم عمليًا على بيئات الاختبارات الإلكترونية وآلياتها، لتعزيز ثقتهم وقدرتهم على التفاعل مع أنماط التقييم الحديثة.

٢- **تصميم الاختبار ومراجعته:** يجب أن يراعي وضع الاختبار التغطية المتوازنة للمحتوى التعليمي المقدم، مع ضمان وضوح الصياغة ودقة اللغة، وخلو الأسئلة من الغموض. كما يُوصى بإجراء مراجعة داخلية أو زملاء متخصصين للتحقق من جودة الاختبار وموضوعيته.

٣- **الالتزام بالجداول الزمنية والإجراءات الإدارية:** يتضمن ذلك إعداد أوراق الاختبار وطبعها (أو نشرها إلكترونيًا) ضمن الإطار الزمني المحدد والمعلن، مع تسليمها إلى الجهات المختصة (كرئيس القسم أو الوكيل المعني) في الوقت المناسب، حفاظًا على السرية والتنظيم.

٤- **توثيق ورفع الدرجات التكوينية:** إرسال درجات أعمال السنة والتقييمات المستمرة (كالأنشطة العملية والتقارير والاختبارات القصيرة) مصحوبة بالأوراق التوثيقية المعتمدة من مدرس المادة ورئيس القسم،

وكذلك رفع نتائج الاختبارات الشفهية موقعة من اللجنة المختصة ورئيس القسم لضمان الشفافية والمساءلة.

٥- **التعاون الأكاديمي في المقررات المشتركة:** في حال تدريس المادة بأكثر من عضو هيئة تدريس، يجب المشاركة في وضع معايير تقييم موحدة وضوابط مشتركة لضمان اتساق التقييم وعدالته بين جميع الشعب والطلاب.

٦- **ملاءمة الاختبار لمستويات التعلم:** يجب أن يكون الاختبار متسقًا مع المحتوى الذي تم تدريسه فعليًا، ومراعيًا لتفاوت مستويات الطلاب، بحيث يقيس بدقة مدى تحقيق نواتج التعلم المستهدفة دون إفراط أو تفريط.

٧- **توازن المحتوى والزمن:** مراعاة التناسب بين حجم المادة المقررة والوقت المخصص لأداء الاختبار، مما يسمح للطالب المعتاد بإتمام الإجابة بكفاءة ودون عجلة غير مبررة.

٨- **شمولية نواتج التعلم:** يجب أن يغطي الاختبار مختلف جوانب التعلم: المعرفي (المعلومات والمفاهيم)، والمهاري (التطبيقات والتحليل)، والوجداني (الاتجاهات والقيم)، مما يعكس تكاملية العملية التعليمية.

٩- **تجنب تضارب المصالح:** يمتنع عضو هيئة التدريس عن المشاركة في وضع أو مراجعة أو تصحيح اختبارات الأقارب حتى الدرجة الرابعة، حفاظًا على مبدأ الحياد والنزاهة ومظهرها.

أثناء الأمتحانات

١- **الالتزام بالمواعيد الرسمية:** الحضور إلى قاعة الامتحان قبل الوقت المحدد لبدء الاختبار، والبقاء طوال المدة المقررة لمقرراتهم المسندة إليهم.

٢- **التفاعل المهني مع الطلاب:** استقبال استفسارات الطلاب وملاحظاتهم أثناء الأداء الامتحاني والتعامل معها بحيادية وموضوعية تامة، ضمن الضوابط المنظمة للعملية.

٣- **التعاون المؤسسي:** التنسيق والعمل بروح الفريق الواحد مع الزملاء في لجان الامتحانات لضمان سير الإجراءات بسلاسة وفقًا للنظم المقررة.

٤- **المشاركة في اللجان الإشرافية:** التواجد الفعلي والعمل ضمن لجان الاختبارات الشفوية كلٌ حسب تخصصه وتكليفه.

٥- **الإشراف المشترك:** الاضطلاع بمهام المراقبة والملاحظة داخل اللجان خلال أداء الاختبارات التحريرية.

٦- **ضمان النزاهة الأكاديمية:** اليقظة والمراقبة الدقيقة لمنع حالات الغش أو المخالفة، وتطبيق العقوبات النظامية على من يثبت تورطه وفق اللوائح المعمول بها.

٧- **الامتثال للتعليمات:** الالتزام الكامل بتعليمات وتوجيهات عمادة المعهد وإدارة الامتحانات العليا في جميع الشؤون المتعلقة بعملية التقويم.

بعد الأمتحانات

بعد انتهاء أعمال الامتحانات، يُتوقع من أعضاء هيئة التصحيح واللجان المُختصة الالتزام بالإجراءات الدقيقة والمنظمة التالية:

١. **استلام الأوراق:** يتم استلام أوراق إجابات الطلاب شخصيًا وبشكل مباشر، مع ضمان تسليمها من خلال القنوات الرسمية المُعتمدة.

٢. **التوثيق الأولي للدرجات:** يتوجب على المصحح التوقيع أمام درجة كل سؤال في كراسة الإجابة أو Bubble Sheet ، بالإضافة إلى التوقيع على صفحة الغلاف، تأكيدًا على مسؤوليته عن عملية التصحيح.

٣. **إجمالي الدرجات:** يُكتب المجموع الكلي للدرجات بالأرقام والحروف، مع التوقيع عليه من قِبل المصحح للإقرار النهائي بالنتيجة.

٤. **التصحيح الجماعي:** في حال وجود أكثر من مصحح للامتحان نفسه، تتم عملية التقدير والتصحيح بتشارك جميع المصححين المعتمدين، لضمان الموضوعية والشمولية.

٥. **توزيع المهام:** إذا كان الامتحان مشتركًا بين عدة أعضاء، يلتزم كل مصحح بتصحيح الأسئلة الموكلة إليه فقط، دون تجاوز الاختصاصات المحددة.

٦. **التسليم في الوقت المُحدد:** يجب تسليم أوراق الامتحانات المصححة إلى المُختص الإلكتروني أو الإدارة المَعنية ضمن الإطار الزمني المتفق عليه، دون أي تأخير.

٧. **نموذج الإجابة:** يُرسل نموذج الإجابة الرسمي بعد الانتهاء من التصحيح ليتم تحميله على الموقع الإلكتروني للمعهد، ليكون مرجعًا للطلاب واللجان.

٨. **اختيار المصححين:** لا يُسمح بتكليف أي شخص بتصحيح الكراسات إلا إذا كان مؤهلًا علميًا ومهنياً، ومعتمدًا من الجهة المسؤولة.

٩. **الدقة في التصحيح:** يجب التحلي بأعلى درجات الدقة والانضباط خلال مراجعة كراسات الإجابة أو Bubble Sheet، مع مراعاة معايير التصحيح الموحدة.

١٠. **رصد الدرجات:** تُنظم عملية رصد الدرجات بآلية تضمن السرعة والدقة، وتخضع للمراجعة والتدقيق لتجنب أي أخطاء.

١١. **عرض النتائج على لجنة المتميزين:** تُعرض النتائج النهائية على لجنة متخصصة ومحايدة (لجنة المتميزين) لاتخاذ القرارات المناسبة بناء على معايير موضوعية.

١٢. **آلية التظلمات:** يُسمح للطلاب بمراجعة النتائج وتقديم التظلمات في حال وجود ملاحظات، على أن تُبحث هذه الطلبات بجدية وشفافية كاملة.

معايير الميثاق الأخلاقي لتقويم الطلاب

١. تدريب الطلاب على الطرق المنهجية التى تساعدهم على إجابة أسئلة الامتحانات بشكل جيد.

٢. عدم التنويه عن الأسئلة التي ستأتى فى الامتحان ، لأن ذلك يتعارض مع مبدأ تحقيق العدالة والكفاءة في تعليم الطلاب بجدية.

٣. توخي الدقة والعدالة والجودة فى وضع الامتحان ، ليكون متمشيا مع ما تم تدريسه وما تم تحصيله ، ومتناسبًا مع أهداف المقرر ، وملائماً لمستويات الطلاب ، بحيث يمكن تقييم القدرات الحقيقية للطلاب ويظهر الفروق بينهم.

٤. أن يحتوى الامتحان على نسبة ٨٥ % من الموضوعات التي تم تدريسها على الأقل.

٥. تنظيم الامتحانات بما يهيئ الفرصة لتطبيق الحزم والعدالة والانضباط في جلساته.

٦. منع الغش منعاً باتاً واتخاذ الإجراءات القانونية حيال من يثبت علية ارتكاب الغش أو الشروع فيها أومساعدة الغير في ذلك.

٧. عدم اشتراك الأقارب فى وضع الاختبارات وعدم المشاركة في أعمال الامتحانات وأعمال الكنترول في الفرقة التي يوجد فيها أحد الأقارب حتى الدرجة الثالثة.

٨. تفعيل التصحيح الإلكترونى بما يتضمن الشفافية والنزاهة وعدم تدخل يد بشرية.

٩. اشتراك أعضاء التشكيل أو (اثنين منهم على الأقل) فى تصحيح أوراق الإجابة وعدم انفراد أحدهما بالتصحيح.

١٠. مراعاة الدقة الكاملة فى تصحيح ورقة الأجابة ، مع المحافظة على سرية الأسماء ، ما لم يكن النظام يسمح بغير ذلك.

١١. تنظيم عملية رصد النتائج بما يكفل الدقة والسرية الكاملة والرصد أول بأول حرصاً على تسجيل الطلاب للإرشاد الأكاديمي في موعده المحدد، والحفاظ على سرية النتائج وعدم تسريبها تحت أي سبب.

١٢. عرض النتائج المتدنية على لجنة الممتحنين دون كشف الأسماء لاتخاذ قراراتها بحيادية.

١٣. إعلان النتائج فى وقت واحد ومن مصدر واحد.

١٤. السماح بمراجعة النتائج فى حالة وجود أى تظلم ، مع بحث التظلم بجدية تامة.

الميثاق الأخلاقي الذي ينظم عمل الطالب في عملية التقويم والأمتحانات

يهدف هذا الميثاق إلى تأطير العلاقة بين الطالب والمؤسسة الأكاديمية في جميع مراحل التقويم والامتحانات، بما يضمن الشفافية والعدالة والمسؤولية الأكاديمية، ويعزز قيم النزاهة والالتزام لدى الطلاب.

البند الأول: الالتزام الأكاديمي

على الطالب الالتزام بحضور المحاضرات النظرية والتطبيقات العملية وفقًا للنسب المقررة، والالتزام باللوائح والأنظمة الدراسية المعمول بها في المعهد .

- **البند الثاني: المعرفة بالنظم والمواعيد**

يجب على الطالب الإلمام الكامل بآليات التقويم وجداول الامتحانات الرسمية، والتأكد من مصادر المعلومات المعتمدة.

- **البند الثالث: منع الغش ومحاولاته**

يمتنع الطالب بشكل قاطع عن أي شكل من أشكال الغش أو الشروع فيه، أو المساعدة في ارتكابه، أو استخدام وسائل غير مشروعة أثناء أداء الامتحانات.

- **البند الرابع: السلوك الأكاديمي والأخلاقي**

يلتزم الطالب بالتصرفات الحضارية والقيم الأخلاقية داخل القاعات الدراسية وقاعات الامتحانات، ويتجنب أي سلوك يعكر صفو العملية التعليمية أو الامتحانية.

- **البند الخامس: حقوق الطالب في التقييم**

للطالب الحق في معرفة معايير تصحيح الاختبارات، ودرجات الرأفة (إن وجدت)، وآليات احتسابها، وطريقة تقدير الدرجات النهائية.

- **البند السادس: آلية التظلم والشكوى**

توفر المؤسسة قنوات واضحة للطلاب لتقديم شكاوى أو استفسارات حول نتائج الامتحانات، مع ضمان سرعة البت فيها وشفافية الإجراءات.

- **البند السابع: بيئة الامتحانات**

تلتزم المؤسسة بتوفير أجواء مناسبة وآمنة وهادئة لأداء الاختبارات، مع توفير التجهيزات اللازمة ومراعاة الظروف الطارئة.

- **البند الثامن: مشاركة الطلاب في الجداول**

تُشرك المؤسسة الطلاب في وضع جداول الامتحانات للمقررات التي يدرسونها، مراعيةً التوزيع الزمني المناسب والفترات الفاصلة بين الاختبارات.

- **البند التاسع: تنوع أدوات التقويم**

تُطبق المؤسسة نظامًا متنوعًا للتقييم يشمل الاختبارات اليومية والتقارير والمشاريع والامتحانات النهائية، بحيث لا يكون الاختبار النهائي العامل الوحيد في تحديد مستوى الطالب.

- **البند العاشر: تشكيل لجان الملاحظة**

يتم اختيار ملاحظي القاعات من بين المعيدين وأعضاء الهيئة المعاونة، بعد تدريبهم على مهام المراقبة والتعامل مع الحالات الطارئة، مع عدم الاعتماد الكلي على الموظفين الإداريين.

- **البند الحادي عشر: الإعلان عن العقوبات**

تُعلن العقوبات المترتبة على حالات الغش أو محاولته بشكل واضح في لوحات إعلانية بارزة في أنحاء المعهد، مع بيان الأنظمة والعقوبات المترتبة.

- **البند الثاني عشر: الشفافية في الإعلان عن المخالفات**

في حال ضبط أي حالة غش، يتم الإعلان عن اسم الطالب والعقوبة المطبقة عليه عبر القنوات الرسمية، مع حفظ حقوق الطالب القانونية والأكاديمية.

المسئوليات الأخلاقية للطالب

يجب أن يلتزم الطلاب بالمعهد بما يلي :

١. التحلى بحسن الخلق في سلوكياتهم.
٢. احترام كرامة وسلامة أعضاء الأسرة بالمعهد والمنتسبين إليها.
٣. التمسك بالضوابط الخاصة بالمعهد من حيث المظهر والسلوك الاخلاقي.
٤. التواصل بشكل فعال مع أعضاء هيئة التدريس.
٥. تطبيق تعليمات أعضاء هيئة التدريس من أجل تحقيق أهداف العملية التعليمية.
٦. متابعة المحاضرات والحرص على التفوق الدراسي.

٧. التعاون مع الزملاء وتدعيم العمل الجماعي وروح الفريق.

٨. القيام بدور فعال في أنشطة خدمة المعهد والمجتمع المحيط به.

٩. التمسك بتعاليم وآداب الحديث والحوار.

١٠. تقديم معلومات سليمة ودقيقة عند قيامة بعملية التسجيل ، والوفاء بالتزاماته الإدارية تجاه المعهد

١١. التمسك بمعايير السلوك الأكاديمى وعدم القيام بأى سلوك يتنافى مع الدين والأخلاق والتقاليد والأعراف واللوائح والقوانين.

١٢. الإنتظام في الدراسة والإلتزام بالواجبات والمهام الدراسية الموكلة إليه.

١٣. احترام اللوائح وقوانين عقوبات المؤسسة التعليمية دون ممانعة في حالة حدوث ما يتطلب توقيع العقوبة.

١٤. احترام حقوق الملكية الفكرية وتجنب الغُش وسرقة أعمال غيره.

١٥. المحافظة على الأماكن المخصصة للدراسة والوسائل التعليمية المسخرة لخدمتهم فى العملية التعليمية، وممتلكات المعهد وتجنب العبث بها وإتلافها.

١٦. احترام قواعد الامن الجامعى وضوابط السلامة العامة والمحافظة على نظافة المعهد.

١٧. حمل البطاقة المعهد أثناء وجودهم بالمعهد وتقديمها إلى أفراد الأمن أو أعضاء هيئة التدريس عند طلبها.

١٨. الحرص على حسن سيرتة وسمعته.

١٩. تجنب التنمر والعنف وكافة أشكال الكراهية والإمتناع عن إزدراء الآخرين وكافة صور التحرش.

٢٠. تجنب الغش وإحترام قوانين حقوق الملكية الفكرية في نقل المعلومات أو نشر محتوى إلكتروني دون إذن عضو هيئة التدريس أو صاحب المعلومة أو الإشارة للمصدر.

٢١. حسن إستخدام الطلاب للبريد الإلكتروني الرسمي الصادر لهم من المعهد واستخدام صور مناسبة وغير مسيئة في ملفاتهم الشخصية على المنصات الإلكترونية ووسائل التواصل الإجتماعي.

٢٢. المحافظة على أجهزة الكمبيوتر بالمؤسسة التعليمية وعدم الإضرار بشبكة الإنترنت أو خدمة الإتصالات بالإنترنت أو البرامج أو البيانات أو الشبكات أو الموارد أو أي سلوك ينتهك سياسات التعلم الإلكترونى أو تكنولوجيا المعلوماتي بالمعهد.

٢٣. إحترام الخصوصية وعدم محاولة الحصول على كلمات مرور الأخرين أو إستخدامها بشكل غير مشروع أو إختراق الشاشات ، أو دخول المناطق غير المسموح بها من المنصة الإلكترونية للتعليم الإلكتروني.

٢٤. الإمتناع عن الغش بكل صوره.

٢٥. حظر إستخدام كل أدوات الغش الورقية والإلكترونية وغيرها والإمتناع عن إدخالها إلى اللجان الإمتحانية مثل (المحمول . اللاب توب . الساعة الإلكترونية . السماعة الإلكترونية ...إلخ)

٢٦. الإمتناع عن تمزيق أي ورقة من كراسة الإجابة او إخفاء الكراسة وإخراجها من لجنة الإمتحان

٢٧. إتباع الإجراءات المقررة لتقديم الاعذار والإلتماسات.

٢٨. الإمتثال للإجراءات المقرره للتحقيق في حالة الغش

٢٩. عدم الاخلال بلجنة الامتحان والحفاظ على الهدوء والسكينة خلال وقت الامتحان.

٣٠. التحلى بالانضباط الأخلاقى والتعامل باحترام مع : كافة أعضاء هيئة التدريس والموظفين والعمال أثناء عقد الامتحان.

٣١. متابعة صفحة المعهد بشكل دائم واستقاء كافة المعلومات من خلالها، لأن الإعتماد على أى مصادر أخري قد تمده بمعلومات غير صحيحة.

٣٢. الحضور إلى مقر المعهد قبل بدء الإمتحان بنصف ساعة على الأقل.

٣٣. تسجيل الإرشاد الأكاديمي في الأوقات المحددة من قبل المعهد، والإلتزام بها، وتحري الدقة عند تسجيل المقررات.

٣٤. اتباع الطرق المحددة عند تقديم الشكاوى، والتي تبدأ برئيس القسم، وتنتهي عند عميد المعهد، مع الحرص على أن تكون الشكوى محددة وواضحة وموقعة وبها وسيلة للتواصل مع الشاكي